



musawah

For Equality in the Family

رؤية مساواة

أحدث أخبار قضايا مساواة وأنشطتها

الأصدقاء الأعزاء

يسعدنا أن نقدم لكم العدد الأول من رؤية مساواة، النشرة ربع السنوية التي نصدرها حول آخر تطورات القضايا والأنشطة التي تهتم مساواة.

سوف تجدون في هذه النشرة متابعة للاتجاهات الحالية للتطورات الأخيرة في قوانين الأسرة في جميع المناطق، وأخباراً حول جهودنا في بناء المعرفة، وأنشطة بناء الحركة، وكذلك متابعة لما كانت تقوم به السكرتارية في الفترة الأخيرة.

تحتوي النشرة أيضاً على أخبار مهمة، ورؤى معمقة، وتحليلات يطرحها القائمون على مساواة وحلفائها، حول قضايا قوانين الأسرة وممارساتها، وكذلك استراتيجيات التحرك والإصلاح الرئيسية فيما يتعلق ببناء الحركة والمعرفة في جميع المناطق. ونتعشم أن تجدون في هذا المصدر أداة مفيدة للمساهمة في الخطاب الاستراتيجي والتفكير في قضايا وممارسات قوانين الأسرة والتحركات المتعلقة بها، وأن يجدوا فيها أيضاً أداة لاقتسام التجارب وبناء العلاقات بين النشطاء المهتمين بتلك القضية.

١. تمرير قوانين أسرة جديدة تحمل مكاسب للمرأة، ولكن تطبيقها الكامل تقيده

معارضة الإسلاميين ومقاومة العلماء التقليديين للإصلاح

لم تُصَبِّب جهودُ جماعات حقوق المرأة الطويلة الأمد لحشد التأييد من أجل إصلاح قانون الأسرة إلا نجاحاً جزئياً؛ حيث كان هناك تراجع عن التطبيق الكامل للقوانين نظراً لما لقيته من معارضة؛ بل وهددت معارضة العلماء التقليديين في بلدان مثل البحرين ومالي باندلاع أحداث عنف ومظاهرات في جميع أنحاء البلاد.

البحرين: ذكرت وكالة إنتر برس في ٥ مايو / أيار أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة وافق في ٢٧ مايو على قانون أسرة جديد للسنة يحمي حقوق المرأة في المحاكم الشرعية. على أن شيعة البحرين كان قد تم استبعادهم من أي تشريع في فبراير/ شباط بعد أن هدد رجال الدين والقانون المتشددون من الشيعة بالقيام بتحركات تشمل مظاهرات ومسيرات تتم أنحاء البلاد، خشيةً منهم - على حد قولهم - من أن يكون التشريع الجديد خطوة على طريق الامتداد بولاية القانون المدني على المحاكم الشرعية. وقد تعهدت ناشطات المرأة بالاستمرار في النضال من أجل الحصول على قانون عادل لشيعة المملكة الخليجية.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

<http://globalgeopolitics.net/wordpress/2009/06/05/religion-new-family-law-for-sunni-women-in-bahrain-not-for-shiites>

مالي: تعيّن على رئيس مالي أن يعيد قانون الأسرة المسلمة التقدمي الذي أُقر مؤخراً إلى البرلمان ليعيد النظر فيه وليحظى بدعم جماهيري أكبر قبل أن يصدق عليه فيصبح قانوناً نافذاً. في ظل القانون الجديد لا يتعين على المرأة أن تطيع زوجها، بل يتعين على الزوجين أن يقدم كل منهما للآخر الولاء والحماية. كذلك تحصل المرأة في القانون الجديد على حقوق أكبر في الميراث، كما تم رفع الحد الأدنى لسن الزواج للفتيات، في معظم الحالات، إلى ١٨

سنة. وكان قد تجمع المئات من الزعماء الدينيين والقرويين في العاصمة باماكو معارضين للقانون، كما تظاهر ضده مئات آخرون في جميع أنحاء البلاد.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

<http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/8223736.stm>

اليمن: حاول البرلمان اليمني أن يمرر، في فبراير/ شباط، قانوناً يجعل الحد الأدنى لسن الزواج هو ١٧ سنة، ولكن النواب المحافظين منعه من أن يصل إلى الرئيس، محتجين في ذلك بأنه يمثل انتهاكاً للشريعة التي لم تنص على حد أدنى لسن الزواج.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

<http://www.cnn.com/2009/WORLD/meast/09/16/yemen.girl.childbirth/index.html>

[html](#)

٢. التحديات التي تواجهها القوانين التقدمية الحالية

فرض توجه البعث الإسلامي في العديد من البلدان الإسلامية تحديات جديدة على قوانين الأسرة التقدمية. ورغم أن هذا التوجه يشهده عدد من البلدان الإسلامية منذ سنوات، فقد كانت التطورات الأخيرة في سورية وتونس مثيرة للقلق. ولكن جماعات المرأة ظلت متيقظة بتعبئتها للرأي العام وحشد جماعات التأييد لمقاومة مثل تلك التوجهات الرجعية.

تونس: أثارت الدعوة لإعادة إضفاء الشرعية على تعدد الزوجات، الممنوع في تونس، موجة من الخلافات، خاصة في أوساط النساء اللاتي تخشين تآكل كل مكتسباتهن الاجتماعية. فقد اندلع جدل واسع في تونس حول الدعوة لإعادة إضفاء الشرعية على تعدد الزوجات، بوصفه "حلاً إسلامياً" لمشاكل اجتماعية مثل الخيانة الزوجية والعنوسة البائسة. كان تعدد الزوجات في تونس ممنوعاً حتى قبل قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة ١٩٥٦، ولكن تلك القضية عادت لمحور النقاش مرة أخرى في ظل توجه البعث الديني في تونس.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

سورية: يُحتفى في سورية بحملة لوقف التغييرات المقترحة إدخالها على قانون الأحوال الشخصية السوري، بوصفها نقطة فارقة في مسيرة حركة المجتمع المدني في البلاد. فقد احتفى نشطاء حقوق الإنسان والمرأة هناك بنجاح حملة استهدفت تجميد التغييرات المقترحة إدخالها على قانون الأحوال الشخصية في البلاد، والتي يقولون إنها كانت كفيلة بنسف مكتسبات لحقوق المرأة لم تتل إلا بشق الأنفس.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

: <http://www.syria-today.com/index.php/august-2009/377-society/2443-personal-status-matters>

٣. جماعات نسائية تعمل على النصوص الدينية ومع الزعماء الدينيين وخبراء الشريعة والدين من أجل المزيد من التقدم في قانون الأسرة.

البحرين: تسعى النسويات في البحرين، وللمرة الأولى، للتوصل إلى رؤى إسلامية جديدة حول الجندر (النوع الاجتماعي) وتمكين المرأة وتطالبين بتفسيرات حديثة للقرآن.

فقد استهدفت الجمعية البحرينية النسائية للتنمية، من خلال سلسلة من أربع ورش عمل انطلقت في مايو/ أيار، إدخال الجماهير في نقاش جاد حول "المعنى الحقيقي" للآيات القرآنية التي تُستخدم لترسيخ أفضلية الرجل على المرأة.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

<http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=48205>

نيجيريا: حظيت الندوة التي نظمتها "المبادرة البديلة لدفع وحماية حقوق المرأة WRAPA" لتقييم نتائج دراستها حول المرأة وقانون الأسرة المسلمة، باهتمام غير مسبوق من كبار رجال الدولة، والقضاة وخبراء الشريعة. وقد شاركت تلك الشخصيات العامة في الندوة

لمناقشة الممارسات التقليدية الضارة الكامنة في قانون الأسرة المسلمة. أما الدراسة نفسها فقد أجريت على سبع ولايات في شمال غرب نيجيريا، وركزت على ست قضايا خلافية في ممارسة قانون الأسرة المسلمة في شمال نيجيريا وهي: الزواج القسري، والطلاق، ونفقة الزوجة، ونفقة المتعة، وحضانة الأبناء، ونفقتهم.

لمزيد من المعلومات عن الندوة: <http://allafrica.com/stories/200908140422.html>

لمزيد من المعلومات عن الدراسة:

<http://allafrica.com/stories/200909210380.html>

٤. تطورات أخرى في قانون الأسرة

أوغندا: سوف يمنع مشروع قانون جديد للزواج والطلاق وراثه الأرملة، وهي ممارسة شائعة في أوغندا تصبح الأرملة بموجبها "إرثاً" يرثه أحد أقارب الزوج، أخوه في العادة. وسوف يتيح القانون المقترح تطبيق الزوجة لزوجها في حالة عجزه الجنسي الدائم. بالإضافة إلى ذلك يجرم مشروع القانون الجديد - الذي سيطرح قريباً على البرلمان - الزواج القسري، ويجعل هدية التقدم للزواج غير قابلة للرد، كما يجعل الحد الأدنى لسن الزواج ١٨ سنة. يبلغ متوسط سن زواج الفتيات في أوغندا الآن ١٧.٩ سنة.

للاطلاع على النص الكامل للمقال: <http://www.newvision.co.ug/D/8/12/696002>

أفغانستان: مرتت أفغانستان، في هدوء، قانوناً يبيح للرجل الشيعي منع الطعام والمثونة عن زوجته لو رفضت دعوته لها إلى فراشه، وذلك على الرغم من الغضب الدولي العام الذي كان قد ثار حول نسخة سابقة من التشريع نفسه وعد الرئيس حامد كرزاي بمراجعتها. كذلك تمنح المسودة النهائية الجديدة لتشريع الأب والجد فقط الحق في حضانة الأبناء، كما تطالب المرأة بالحصول على إذن من الزوج حتى تستطيع العمل.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

[http://www.guardian.co.uk/world/2009/aug/14/afghanistan-womens-rights-](http://www.guardian.co.uk/world/2009/aug/14/afghanistan-womens-rights-rape)

[rape](http://www.guardian.co.uk/world/2009/aug/14/afghanistan-womens-rights-rape)

٢. بناء معرفتنا

ماليزيا - تعدد الزوجات: حملت أحدث مبادرة بحثية أجرتها "أخوات في الإسلام"، على المستوى الوطني، عنوان "تأثير تعدد الزوجات على الأسرة بين المسلمين في ماليزيا"، وكانت الدراسة الأولى من نوعها. نظرت الدراسة في الآثار المالية، والاجتماعية، والعاطفية لتعدد الزوجات على الأسرة. تكون فريق الدراسة من العاملات في أخوات في الإسلام وعضواتها، وأكاديميات، وناشطات نسويات، قمن بإجراء مقابلات مع الأزواج، والزوجات الأوليات، والتاليات، وكذلك مع أبناء الزوجة الأولى، والزوجات التاليات، وذلك في أربع مناطق في شبه الجزيرة الماليزية. أجريت حتى الآن مقابلات مع أكثر من ١٠٠٠ شخص، كما تم تشكيل عدد من جماعات التركيز.

لمزيد من المعلومات:

[http://www.sistersinislam.org.my/index.php?option=com_content&task=view
&id=707&Itemid=274](http://www.sistersinislam.org.my/index.php?option=com_content&task=view&id=707&Itemid=274)

<http://thestar.com.my/lifestyle/story.asp?file=/2009/9/12/lifefocus/4682228&sec=lifefocus>

المغرب - تطبيق الإصلاحات القانونية: حظيت المغرب، في فبراير ٢٠٠٤، بتقدير بالغ نظراً للتقدم الكبير الذي أحرزته في مجال حقوق المرأة، خاصةً بمراجعتها لقانون الأسرة الصادر سنة ١٩٥٨، والمعروف باسم "المدونة". كان هذا الإصلاح القانوني نتيجة سنوات عديدة من العمل المشترك بين الأكاديميين، والفقهاء، والناشطات، وخبراء القانون. وبعد مرور خمس سنوات على تطبيق هذا الإصلاح، فقد آن الأوان للنظر فيما إذا كان هذا التقدير مستحقاً بالفعل.

للاطلاع على النص الكامل للمقال:

<http://www.commongroundnews.org/article.php?id=25395&lan=en&sid=1&sp=0>

المغرب العربي - استخدام عقود الزواج لزيادة الحقوق في الزواج: أعلن المكتب الجهوي المغربي لمنظمة "جلوبال رايتس" أنه نشر - بالتعاون مع خمسة عشر شريكاً من المنظمات غير الحكومية المحلية والمحامين، في المغرب والجزائر وتونس - كتيباً للمناقشة حول الاستخدام الاستراتيجي لعقود الزواج في دفع حقوق المرأة. وقد صُمم الكتيب ليكون أداة عملية للمنظمات غير الحكومية المحلية والميسرين في التعبئة الشعبية. يحتوي الكتيب على معلومات عن الشروط التي يمكن إدراجها في عقد الزواج، وأسباب تحرير عقد مفصل، وشرح مبسط للقوانين الوطنية وإجراءات الزواج، كما يحتوي أيضاً على عقد زواج نموذجي، وثلاث دروس من برنامج تعليمي حول حقوق الإنسان، يمكن استخدامها في رفع الوعي بين النساء.

لمزيد من المعلومات: <http://globalrightsmaghreb.wordpress.com/>

الكويت - القوامة والدستور: أحرزت المرأة الكويتية نصراً جديداً بالحكم التاريخي الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا في الكويت بمنح المرأة الحق في إصدار جواز سفر مستقل دون اشتراط موافقة الزوج. وبذلك نزع الحكم الدستورية عن المادة ١٥ من قانون ١٩٦٢ الذي يمنع منح المرأة جواز سفر مستقل دون موافقة الزوج. وقد استندت المحكمة في قرارها إلى أن حرية التنقل من الحقوق الأساسية لكل إنسان.

للاطلاع على المزيد:

<http://www.womengateway.com/arwg/News/2009/Oct/news5679.htm>

دورة تدريبية قصيرة حول فهم الإسلام من منظور الحقوق

٣-١٦ أغسطس / آب ٢٠٠٩

سيبرجايا، ماليزيا

"كانت الدورة أكثر من مجرد نفخة هواء نقي في العقل والقلب، كانت أشبه برحلة تعود بك أخيراً إلى أرض الوطن.

كان أكثر ما شعرت أنه مبعث للقوة أن الدورة لم تقدم للمشاركات مجرد معرفة جديدة فقط، بل سلحتهم بالقدرة على الوصول إلى هذه المعرفة الجديدة وتحليلها. وهي بهذا المعنى لم تكن نسخة جديدة مما يقوله الإسلام عن حقوق المرأة، بل تجربة واقعية ثرية تعرضنا فيها للكثير من الجهود الصادقة لكثير من الدارسين الذي حاولوا أن يفهموا ديناميات التراث القانوني الإسلامي ويتعاملوا معها.

لقد غادرت الدورة ويملؤني شعور جارف بالعرفان بأن دراسة التراث القانوني الإسلامي يمكن أن تكون مصدراً هائلاً للقوة والتحرر."

تم تنظيم الدورة القصيرة الأولى حول فهم الإسلام من منظور الحقوق في أغسطس / آب ٢٠٠٦ في مركز بيلاجيو للدراسات والمؤتمرات في بيلاجيو بإيطاليا. كانت هذه الدورة نتيجة جهد مشترك استمر لعدة سنوات بين "أخوات في الإسلام" وناشطات حقوق المرأة اللاتي شعرن بالحاجة لفهم أفضل للإسلام حتى تستطعن أن تتعاملن بشكل مناسب مع التحديات المتزايدة من الأصولية والتطرف الدينيين والذين يؤثران سلباً على حقوق الإنسان وحقوق المرأة في بلدانهم وفي جميع أنحاء العالم الإسلامي.

كان للدورة القصيرة هدفان رئيسيان وهما، أولاً: فهم دينامية التفاعل بين القرآن والشريعة من جانب وإطار الحقوق من جانب آخر، وثانياً، استكشاف إمكانات واستراتيجيات الإصلاح من داخل الإطار الإسلامي.

وقد تم تنظيم الدورة القصيرة الثانية مؤخراً في سيبرجايا بماليزيا، من ٣ إلى ١٦ أغسطس / آب ٢٠٠٩. وظلت أهدافها أن تستطيع المشاركات، في نهاية الأسبوعين:

- الوصول إلى فهم للأنماط "التقليدية / البطريركية" في إنتاج المعرفة في الفقه الإسلامي.
- التعرف على أنماط إنتاج المعرفة الإصلاحية / المساوية.
- تطوير حجج واستراتيجيات لدفع الآراء الحقوقية المستندة أيضاً للإسلام، في سياقاتهن.

في الأسبوع الأول تم تعريف المشاركات بعلوم ومناهج القرآن والحديث، وتلت ذلك جلسات حول بنية الفقه في مرحلة صدر الإسلام وبنية الجندر (النوع الاجتماعي) في الفكر الفقهي الإسلامي. بعد ذلك كانت هناك جلسات حول المبادئ القانونية وأدوات الإصلاح القانوني وذلك بهدف استنباط معارف جديدة وفهم للمصادر الإسلامية بما يتيح التوصل إلى حلول جديدة للمشاكل.

بدأ الأسبوع الثاني بجلسة حول الإسلام فيما وراء البطريركية: النمط التوحيدي في الإصلاح وأساليب المرأة في المعرفة. تلتها جلسات للتعريف بالأبحاث الجارية حول مفاهيم القوامة والولاية واستخدام أحد المبادئ الفقهية لإصلاح القوانين في القرن العشرين، ألا وهو "مقاصد الشريعة". وركزت بقية جلسات الدورة على النظر في استراتيجيات الإصلاح وحشد التأييد، بما في ذلك استخدام إطار عمل مساواة.

شارك في الدورة ٢٤ دارسة من ١٧ دولة (أفغانستان، والبحرين، ومصر، وجامبيا، وإيران، والأردن، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، ونيوزيلندا، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وسنغافورة، وسريلانكا، والسودان، والمملكة المتحدة).

ضمت الشخصيات التي شكلت مصادر المعرفة في الدورة البروفيسير أمينة ودود (الولايات المتحدة الأمريكية) ود. نور روفياه (إندونيسيا) التي أدارت الجلسات المتعلقة بالقرآن. أما الجلسات التي دارت حول الحديث وتكون الفقه فقد أدارها البروفيسير خالد مسعود (باكستان)، والبروفيسير زيبا مير-حسيني، والسيد فقيه الدين عبد القادر (إندونيسيا).

وإلى جانب هؤلاء قام بتيسير الدورة لبيز ماركويس-ناتسير (إندونيسيا)، والبروفيسير رشيدة شعيب (ماليزيا) ونور حياتي كبراوي (ماليزيا).

حظيت الدورة باهتمام كبير من مختلف المناطق، وستتمثل الخطوة التالية في تنظيم تدريب للمدربين، حتى يتسنى تنظيم دورات مشابهة في بلدان أخرى وبلغات أخرى.

من أقوال المشاركات:

"دورة ممتازة لعدة أسباب: المحتوى، وتنوع الأنشطة: محاضرات، مجموعات نقاش، دراسات حالة، استثارة ذهنية، أسئلة محفزة للذهن، أفلام، إلخ... هذه الدورة القصيرة غيرت رؤيتي تماماً للقرآن والحديث وأشعلت اهتمامي بالدراسات الإسلامية. هذا بالإضافة إلى أنني لن أشعر الآن بأي قلق عند الدخول في نقاش مع جماعات محافظة."

"دورة أثرت معلوماتي كثيراً وسلحتني بمهارات وثقة أتمكن بهما من دفع قضية حقوق المرأة المسلمة من منظور نسوي."

٤. أخبار نقاط التركيز الإقليمية لمساواة

١. منطقة الخليج

نقطة تركيز: الاتحاد النسائي البحريني (bahwu@batelco.com.bh)

البحرين

أقرت البحرين، أخيراً، قانون الأسرة الذي طال انتظاره، في يوليو / تموز ٢٠٠٩. يحكم هذا القانون، وهو أول تقنين لقضايا الأسرة، أهل السنة فقط في البحرين. وقد اعتُبر هذا القانون خطوة إيجابية تجاه حماية الأسرة والطفل. وعلى الرغم من إبقائه على دور الولي، يشترط القانون موافقة المرأة على الزواج، بغض النظر عن سنّها، كما أنه يمنع الولي من منع زواج المرأة دون سبب شرعي. كذلك يمنح القانون المرأة الحق في منع زوجها من الزواج بأخريات. وبموجب القانون الجديد لم يعد وجود الشهود شرطاً في إثبات الضرر في مسائل الطلاق.

سوف يبدأ الاتحاد النسائي البحريني في متابعة قضايا الأحوال الشخصية في المحاكم الشرعية السنية بعد شهور قليلة من بدء تنفيذ القانون الجديد. كذلك بدأ الاتحاد في تنظيم برامج لرفع الوعي بالقانون الجديد. شملت برامج التوعية هذه، والتي انطلقت في رمضان، مسابقات يومية في الصحف المحلية تدور حول مختلف جوانب القانون، بالإضافة إلى محاضرات مستمرة لرفع الوعي. وقد بدأ الاتحاد النسائي البحريني أيضاً في مناقشات مع الزعماء الدينيين حول تمرير قانون أسرة خاص بالشريعة في البحرين.

قطر والإمارات العربية المتحدة

تم إقرار قوانين أسرة جديدة في قطر والإمارات العربية المتحدة بمبادرات حكومية لم تشارك، أو تتدخل فيها، منظمات المجتمع المدني.

٢. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نقطة التركيز: مؤسسة قضايا المرأة المصرية (info@cewla.org;

www.cewla.org)

مصر، والأردن، ولبنان، وفلسطين

في إطار مشروع إقليمي لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية في أربع دول عربية (مصر، والأردن، ولبنان، وفلسطين) تتخبط عدة منظمات في البلدان الأربعة في عملية حشد تأييد لمسودة مقترحة لقانون أحوال شخصية يستند إلى حقوق الإنسان والمفاهيم الاجتماعية. في مصر كان هذا المشروع استمراراً لمشروع جارٍ لمؤسسة قضايا المرأة المصرية بدأ سنة ٢٠٠٣ بهدف الضغط من أجل مزيد من العدالة للمرأة المسلمة والمسيحية في قوانين الأحوال الشخصية المصرية.

وتمثلت الأهداف الأبعد للمشروع الإقليمي في إنهاء التمييز والعنف ضد المرأة في المحيطين الاجتماعي والثقافي في البلدان الأربعة، وتعزيز المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي من أجل بناء استراتيجية لحشد التأييد لإطار قانوني يضمن المساواة بين الرجل والمرأة. وينظر المشروع، تحديداً، في المواد التمييزية المتعلقة بالطلاق، والوصاية، والولاية في قوانين البلدان الأربعة.

شملت الأنشطة:

(١) دراسة للآثار الاقتصادية والسيكولوجية للطلاق، خرجت بعدد من التوصيات منها:

- وجوب أن تعكس القوانين تغير الواقع في المجتمع، خاصةً فيما يتعلق بالمرأة ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة. وهو مدخل مهم لتغيير فلسفة القانون التي تطالب المرأة بالطاعة في مقابل القيام على نفقتها.
- تكاليف الطلاق يمكن تقليصها بإدخال تعديلات تختصر فترات التقاضي.

(٢) دراسة لوضع المرأة في قوانين المسلمين فيما يتعلق بست قضايا رئيسية: الولاية، والوصاية، والقوامة، وشهادة المرأة، والطلاق في غياب الزوجة، وتعدد الزوجات.

(٣) دراسة حول تأثير الطلاق اجتماعياً على الأسرة في مصر أجرتها مؤسسة قضايا المرأة المصرية. وقد أظهرت هذه الدراسة أن الدوافع الاجتماعية والنفسية نحو الزواج وبناء أسرة لا تساندها قوة التصميم على بقاء الحياة الزوجية واستمرارها. فقد توصلت الدراسة إلى أن بعض الرجال والنساء يسارعون إلى الزواج دون أن يكونوا مستعدين لتحمل مسؤولياته، ناظرين إليه بوصفه تجربة قد تنجح أو تفشل.

مصر

تلعب مؤسسة قضايا المرأة المصرية دوراً رائداً في إدماج إطار عمل مساواة ومبادئه ومقاربتة في عملية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، خاصةً وأن جلسة الاتفاقية القادمة في ٢٠١٠ سوف تشهد عرض تقرير مصر. ولذلك تعمل المؤسسة مع إئتلاف السيداو المصري لتعريف المنظمات غير الحكومية المشاركة في التحالف بإطار عمل مساواة وكيف يمكن استخدامه لدفع الحكومات لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقية، خاصةً ما يتعلق بالمادة ١٦ منها.

٣. القرن الأفريقي

نقطة التركيز: مساواة السودان) mahaelzein@yahoo.com,

manalabdel@gmail.com

في أبريل / نيسان ٢٠٠٩ عقدت مجموعة من المنظمات العاملة في الإصلاح التشريعي والعنف ضد المرأة اجتماعاً تشاورياً لإطلاق مساواة السودان، وتحديد أهدافها ووضع هيكلها.

وقد حددت مساواة السودان أولويتها في إنتاج وجمع ونشر البحوث، ودراسات الحالة، والشهادات، والدراسات المسحية، وذلك من أجل إطلاق نقاش حول تأثير قانون الأحوال الشخصية على الأسرة المسلمة في السودان وفي المنطقة. وهو ما يتسق مع الأولوية الاستراتيجية التي حددتها مساواة، والمتمثلة في بناء المعرفة.

وفي إطار أهداف بناء الحركة، تستهدف مساواة السودان تطوير استراتيجيات للدفع في اتجاه المساواة بين الجنسين في الأسرة المسلمة، وذلك من خلال ورش العمل، والندوات، والمحاضرات.

كان أول نشاط نظمه مساواة السودان حلقة نقاشية ليوم واحد حول عقود الزواج وإمكانيات الإصلاح. وقد نظم الحلقة أعضاء لجنة مساواة السودان وشاركت فيها العديد من المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في السودان. وألقت مديرة مجموعة "متعاونات"^١ الضوء على الخلفية التاريخية لقسيمة الزواج السودانية، كما عرضت تعريف الزواج في تلك القسيمة والبنود الأخرى الواردة فيها.

كان أهم ما خرج به هذا النقاش التوصل إلى أن هناك غياب لبعد الجندر (النوع الاجتماعي) في قانون الأحوال الشخصية بوجه عام، وفي عقد الزواج بوجه خاص، ووجود حاجة للقيام بدراسات مسحية والتعلم من نجاحات بلدان أخرى في إصلاح قانون الأسرة (مثل التجربة المغربية) حتى يتم تحديد مقاربات التدخل الفعالة.

كذلك قامت المنظمات الأعضاء في مساواة السودان بأنشطة أخرى متعلقة بإصلاح قانون الأسرة؛ حيث قامت بحملة لتقنين الحد الأدنى لسن زواج الفتيات بسن ١٨ سنة، والتي نظمتها المنظمة السودانية للبحوث والتنمية،^٢ فضلاً عن المشروع القادم، والذي سيستغرق سنتين، والخاص بوضع مسودة لقانون أحوال شخصية بديل في السودان. سوف تنطلق الدراسة والمشاورات، وما يليهما من وضع للمسودة هذا

^١ تعمل "متعاونات" في مجال حشد التأييد في قضايا قانونية، وتتمثل رسالتها في خلق نظام أفضل لضمان حقوق المرأة والطفل القانونية في السودان.

^٢ تعمل المنظمة السودانية للبحوث والتنمية في مجال تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني. وتساهم المنظمة، من خلال البحوث، وجهود حشد التأييد العلمية، والمعرفة، في تمكين السودانيين من التمتع الفعلي بحقوقهم بوصفهم مواطنين مسؤولين.

الشهر، كما سيتم جمع شهادات من نساء تأثرن سلبياً بقانون الأحوال الشخصية الحالي في ثلاث ولايات مختلفة.

٤. جنوب شرق آسيا وجنوبها ووسطها،

نقطة التركيز: عالمات (مساواة إندونيسيا)، (alimat@yahoo.com)

في أكتوبر / تشرين أول ٢٠٠٩ أعلنت مساواة إندونيسيا للجمهور في جاكارتا عن وجودها. تضم هذه المجموعة، التي أطلقت على نفسها "عالمات"، في عضويتها تسع منظماتها (بعضها جماهيرية) و ٢١ عضو فرد (أكاديميين من جامعات إسلامية وعلمانية على حد سواء). وقد أطلق شرارة البدء في اللقاء الأستاذ الدكتور نراص الدين عمر مدير عام الهيئة الاستشارية الإسلامية بقطاع الشؤون الدينية وذلك بدلاً من سيدة إندونيسيا الأولى، آني يودهويونو التي منعها ضيق الوقت عن الحضور.

تأسست عالمات في ١٢ مايو/ أيار ٢٠٠٩ كحركة من أجل العدالة في الأسرة المسلمة في إندونيسيا، وكان لها نشاط خاص فيما يتعلق بالتعديلات المهمة في قانون الأسرة وتشريع قانون الحدود في آتشيه. وعلى الرغم من أن تلك التعديلات لا تزال في مرحلة الإعداد، فقد نظمت عالمات جهودها حول تلك التعديلات نظراً لآثارها المهمة على حقوق المرأة في الأسرة. ويعتبر أحد أهم تلك التعديلات التعديل الخاص باستبدال سلطة تنفيذ قانون الأسرة المتمثلة حالياً في المحاكم الدينية (الشرعية) التابعة لوزارة الشؤون الدينية، بالمحاكم التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان، والتي يحق للمسلمين ولغير المسلمين التعامل معها.

وترى عالمات أن مسودة التعديلات لا تزال تتسم بالميل تجاه الجندر (النوع الاجتماعي)؛ حيث لا تزال تشترط وجود الولي لصحة عقد الزواج، ولا تشتمل على أية عقوبة ضد الولي الذي يجبر امرأة على الزواج أو يزوج فتاة في سن مبكرة. كذلك لا تشتمل التعديلات على أية عقوبة على الرجل الذي يترك أسرته دون نفقة.

تشترط التعديلات، أيضاً، في لجوء المرأة للخلع في المحكمة موافقة الزوج، ولا تعترف سوى بالرجال شهوداً على عقد الزواج. وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات لا يصح إلا بموافقة المحكمة، يظل للمحكمة أن تسمح به ضد رغبة الزوجة. كذلك جاءت التعديلات المتعلقة بتعدد الزوجات مثيرة للمشاكل لأن اشتراط العدل بين الزوجات لم يقترن بخطوات عملية مثل توفير مساكن مماثلة، إلخ، بل اكتفى فيه بالوعد بالعدل.

تلك التعديلات إشكالية لأنها لم تأخذ في الاعتبار واقع الحال في إندونيسيا، حيث أصبحت المرأة رأس الأسرة في ملايين الحالات، إما لرفض الزوج الإنفاق على أسرته، أو لغيابه. كذلك تجاهلت التعديلات واقعاً آخر يتمثل في سفر ملايين الإندونيسيات للخارج لتعملن خادماً لعدة سنوات حتى تستطعن توفير نفقات الأسرة، تاركات الزوج والأبناء في البيت.

تخطط عالمات للقيام بالأنشطة التالية:

١. استضافة ورشة عمل آسيان الإقليمية حول تبني الدولة لقوانين الشريعة ودعم جهات غير الدولة لها في جنوب شرق آسيا: التأثير على حقوق المرأة. وذلك في نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٠٩.
٢. تنظيم مؤتمر وطني حول قانون الحدود في آتشيه في نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠٠٩.
٣. تنظيم لقاء مع صناع السياسة الوطنيين (بقيادة كومناس بيريمبان، اللجنة الوطنية حول العنف ضد المرأة).
٤. إنتاج وحدة تدريبية حول الكيلوارجا سكينه (الأسر المستقرة) من منظور العدالة بين الجنسين (بقيادة المنظمين غير الحكوميين رحيمة وفتيات).

لمزيد من المعلومات حول إطلاق عالمات:

<http://thejakartaglobe.com/national/indonesian-womens-organizations-unite-in-new-group/335603>

٥. أفريقيا جنوب الصحراء

نقطة التركيز: مساواة نيجيريا، musawahn@gmail.com

نيجيريا

بدأت مساواة نيجيريا في تعبئة المنظمات غير الحكومية والجمهور في نيجيريا حول قضايا قانون الأسرة ومساواة قبل الاجتماع العالمي لمساواة، وذلك من خلال سلسلة من المشاورات على المستوى الوطني. وقد أسفرت تلك المشاورات عن اتفاق مجموعة من المنظمات الحكومية على تشكيل "مساواة نيجيريا".

نجحت المجموعة في تسجيل "مساواة نيجيريا" كهيئة مستقلة وتقوم حالياً بتخطيط مشروعين. أولهما مشروع لدراسة ووضع خريطة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساواة والعدل في الأسرة حتى تستطيع تحديد الأدبيات القائمة بالفعل في هذا المجال والفجوات المعرفية فيه واحتياجات المرأة المسلمة. كذلك تخطط مساواة نيجيريا لنشاط حول قانون حقوق الطفل في نيجيريا، والذي يرمي لحماية الأطفال ويمكن استخدامه كوسيلة قوية لوقف تشغيل الأطفال والزواج المبكر. وسوف تقوم مساواة نيجيريا كذلك بتعبئة الدعم الشعبي والرسمي حول هذا القانون، من خلال تشكيل جماعات ضغط ورفع الوعي بمحتوى القانون.

٥. سكرتارية مساواة

١. هنا فريق السكرتارية!

يسعدنا أن نقدم لكم الفريق الذي تتكون منه سكرتارية مساواة، والذي تستطيعون الاتصال به في أي وقت على العنوان musawah@musawah.org :

زينا أنور، مدير مشروعات مساواة: تعمل زينا على ترويج مساواة على المستويين الوطني والدولي، كما ترد على الاحتياجات المعرفية واحتياجات بناء القدرات للجماعات والأفراد المرتبطين بمساواة، فضلاً عن قيادتها للجنة التخطيط والتطوير التنظيمي لمساواة.

روزانا إيسا، منسقة مساواة: تشرف روزانا على التخطيط العام، وتنفيذ البرامج والأنشطة الخاصة بمساواة وسلاسة سير العمل فيها.

هديل الخولي، مسؤولة الاتصال ببرامج مساواة: تقوم هديل بالتواصل مع كل مجموعات مساواة الوطنية، والإقليمية، والموضوعية، لتيسير تفاعلها مع الحركة. ويشمل ذلك التعاون معها في تقييم التحديات والاحتياجات، ونشر المعلومات حول أنشطتها، والرد على طلباتها وتوفير الدعم للحفاظ على

استمرارية نقاط التركيز، وذلك بهدف دفع المعرفة وبناء الحركة. تقوم هديل أيضاً بالتنسيق مع كوكس الشبابات.

كاساندرا بالشين، منسقة الاتصالات بمساواة: تقود كاساندرا تطوير وتنفيذ أعمال الاتصالات الخاصة بمساواة والتي تهدف إلى المساهمة بفاعلية فيما يتعلق بمساواة من بناء معرفة، وبناء حركة، وحشد التأييد الدولي.

جانا رومينجر، باحثة مساواة: تقوم جانا بتطوير وبناء محتوى منشورات مساواة وموقعها الإلكتروني كما تساعد في كتابة التقارير.

٢. موقع مساواة

أطلق موقع مساواة [Musawah website](#) خلال الاجتماع العالمي في فبراير / شباط ٢٠٠٩ وكان يحتوي على ٦٤ صفحة، و١١٤ وثيقة قابلة للتحميل، و٣٠ صورة عالية الجودة للاستخدام الإعلامي. يحتوي الموقع على ستة أقسام رئيسية، يضم كل منها عدة أقسام فرعية. يضم قسماً "حول مساواة" ['About Musawah'](#) و"إطار عمل حركة مساواة" ['Musawah Framework'](#) معلومات عن الحركة وروابط لنسخ PDF لإطار العمل باللغات الإنجليزية، والعربية، والفرنسية، والفارسية، والماليزية. أما قسم "المساواة ضرورية" ['Equality is Necessary'](#) فيحتوي على معلومات عن وضع قانون الأسرة في [٣٠ دولة](#)، وروابط لقوانين الأسرة [family laws](#)، وقصص من الحياة [life stories](#). ويحتوي قسم "المساواة ممكنة" ['Equality is Possible'](#) على "أوراق خلفية" [background papers](#) وحجج [arguments](#) تدعم المساواة في قوانين الأسرة وممارساتها، وروابط [links](#) للمنظمات والمصادر المتعلقة بإصلاح قانون الأسرة. ويحتوي قسم "غرفة الصحافة" ['Press Room'](#) وقسم "الاجتماع العالمي ٢٠٠٩" على معلومات للصحافة وتوثيق للاجتماع العالمي. كذلك يشتمل الجزء السفلي من الصفحة الرئيسية [home page](#) على معرض للقطات الفيديو الصور الفوتوغرافية يضم صوراً ولقطات من الاجتماع العالمي.

ستجدون على الموقع:

- **لقطات فيديو لإفتتاح وختام** الاجتماع العالمي لمساواة: يستعرض [الفيديو الافتتاحي](#) جذور مساواة - عقود النشاط التي أفضت إلى إصلاح قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها - ولماذا أصبحت المساواة في الأسرة ممكنة اليوم. أما [فيديو الختام](#) فيوثق للاجتماع العالمي. التسجيلان يمكن أن تستخدمهما المنظمات النسائية والناشطات في العروض واللقاءات بوصفهما أدوات ديناميكية لتوضيح ما يجري من جهود حول العالم في سبيل دفع المساواة في الأسرة.

- **مطلوب: المساواة والعدل في الأسرة المسلمة** *Wanted: Equality and Justice in the Muslim Family* ملفات PDF وملخصات فصول [PDFs and summaries](#) هذا الكتاب متوفرة بالإنجليزية. سوف تضاف النسخ الفرنسية والعربية للفصول قريباً.

- **حقيبة مصادر مساواة Resource Kit**: هي مجموعة أدوات توفر الحجج التي تساند المساواة في قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها من ٤ زوايا: الفقه الإسلامي، وحقوق الإنسان العالمية، والقوانين والدساتير الوطنية، والواقع المعيش للأسر اليوم. تحتوي الحقيبة أيضاً على نماذج من قوانين بلدان مختلفة.

- **مصادر أخرى Other Resources**: يحتوي هذا القسم على وصلات للمنظمات والتحالفات والشبكات [organisations, coalitions and networks](#) المشاركة مع مساواة، ومصادر حول المصادر الإسلامية [Islamic sources](#) وحقوق الإنسان الإقليمية والدولية [international and regional human rights](#)، ومقالات ومصادر إضافية [additional articles and resources](#) متعلقة بحشد التأييد من أجل المساواة والعدل في الأسرة. وقد أضيفت مؤخراً وصلات لثلاث منشورات جديدة (بالإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية) من جمعية حقوق المرأة في التنمية [Association for Women's Rights in Development](#) (AWID) ومبادرة مقاومة وتحدي الأصوليات الدينية [Resisting and Challenging Religious Fundamentalisms](#) وهي: رؤى معمقة مشتركة: ناشطات حقوق المرأة تعرفن الأصولية الدينية [Shared Insights: Women's Rights Activists Define Religious Fundamentalisms](#) حالة للتحرك [Religious Fundamentalisms on the Rise: A Case for Action](#)

ومكشوفة: عشر أساطير حول الأصولية الدينية **Exposed: Ten Myths about Religious Fundamentalisms**

سوف نسعد بزيارتكم للموقع وترك تعليقاتكم وعلى musawah@musawah.org

٣. اجتماع استراتيجية الاتصالات

اجتمعت مجموعة مساواة الاستشارية للاتصالات في كوالا لمبور بماليزيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر لمناقشة استراتيجية مساواة للاتصالات ووضع اللمسات الأخيرة عليها. ناقشت المجموعة المبادئ، والرسائل الرئيسية، وأولويات الاتصالات والأنشطة التي ستساهم جميعاً في إبراز مساواة ووصولها لمواقع أبعد ورفع الاهتمام بقضايا مساواة على المستويين الوطني والعالمي.

٦. حشد التأييد الدولي

توصية عامة جديدة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تتعلق بالآثار الاقتصادية للزواج وفسخه

في ٤ أغسطس / آب ٢٠٠٩ تقدمت مساواة ببيان [statement](#) إلى الجلسة ٤٤ للجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، خلال يوم المناقشة العامة حول توصية عامة مقترحة تتعلق بالآثار الاقتصادية للزواج وفسخه.

هذه التوصية العامة التي تم وضع مذكرة مفاهيم حولها وتقديمها إلى الجلسة ٤٤ سوف تتضمن موضوعات من قبيل الجوانب المالية لإنشاء علاقة الزواج، وإدارة الممتلكات التي تم التحصل عليها أثناء الزواج، وتقسيم الممتلكات عند الطلاق، والميراث، وحماية الحقوق الاقتصادية للمرأة في العلاقات المتعددة الزوجات.

منظور مساواة

المشاركة المختصرة لمساواة، والتي استندت إلى البيان المطول الذي تم تقديمه إلى اللجنة مرفقاً به إطار عمل حركة مساواة واثنين من منشورات مساواة (مطلوب وحقائق من الداخل)، ركزت على الحقوق الاقتصادية للمرأة في قوانين الأسرة المسلمة. وقد سلط البيان الضوء على حقيقة أن الكثير من قوانين الأسرة المسلمة تمييزية فيما يتعلق بحقوق المرأة في الزواج وفي فسخ علاقة الزوجية، وأن هذا التمييز كثيراً ما تكون له آثار اقتصادية مباشرة على المرأة. ومما يستحق الاهتمام أيضاً أن قوانين الأسرة المسلمة عادةً ما يتم التركيز عليها من منطلق انتهازي لتعبئة الدعم السياسي. فالكثير من الحكومات تعلن أن قوانين الأسرة المسلمة لا يمكن تغييرها لأنها قوانين إلهية أو قائمة على القرآن. وقد طرحت مساواة فكرة أن تعاليم القرآن ومقاصد الشريعة، ومعايير حقوق الإنسان العالمية، والضمانات الدستورية، وواقع حياة المرأة والرجل المسلمین، كلها تتطلب أن يحكم العلاقة بين المرأة والرجل المسلمین مبادئ وممارسات تعلي من شأن المساواة، والعدل، والعدالة.

توصيات مساواة

طرحت مساواة ست توصيات محددة على اللجنة لأخذها في الاعتبار عند وضع التوصية العامة المقترحة:

(أ) كل الدول الأطراف ينبغي أن تتيح تطوير القوانين والممارسات التي تعترف، نظرياً وعملياً، بالمساواة بين المرأة والرجل في قوانين الأسرة.

(ب) ينبغي أن تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الممكنة من أجل احترام المعايير الدولية المتعلقة بالزواج.

(ج) ينبغي على الدول أن تضمن تحسين نفاذ المرأة للعدالة خاصةً في الأمور المتعلقة بالزواج والطلاق.

(د) ينبغي أن يكون لدى الدول بيانات إحصائية متعلقة بالمساهمة الاقتصادية المأجورة وغير المأجورة للمرأة في العمل المنزلي وكذلك حول مدى انتشار ترؤس المرأة للأسرة.

(هـ) ينبغي على الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، والدول الأطراف جمعياً، أن تعترف بجهود النساء والرجال المنخرطين في عمليات إصلاح قوانين الأسرة وحماية الحقوق القائمة على أنحاء تأخذ في

اعتبارها القيم الدينية وحقوق الإنسان العالمية وتدفع الأسرة نحو علاقات تسودها المساواة والعدل، وأن تدعمهم.

تخطط مساواة للاستمرار في انخراطها مع لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع أعضاء اللجنة فرادى، لمناقشة مبادئ مساواة في إطار الاتفاقية.

للاطلاع على ملخص للجلسة ٤٤ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاجتماع الخاص بمقترح توصية عامة حول الآثار الاقتصادية للزواج وفسخه، انظر: [ISHR Treaty Body Monitor on the 44th CEDAW Session.](#)